المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العراق والأمم المتحدة بعد عام 2003
اسم الكاتب: علي عصام عبد علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2131
تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 05:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق والأمم المتحدة بعد عام ٢٠٠٣

علي عصام عبد علي

Preface:

For a long time as the Iraqi people received the role of effective United Nation , particularly the United Nation to devoted their energies to humanitarian programs to revive the lives of millions of Iraqi over the Iraqi crisis , the long – running under the previous regime . The majority of the UN security council member whose have veto right are the United State and other states it was obvious there were same interests and political directions over Iraq issue .The UN security council resolutions regarding Iraq's future from the Mays 2003 resolutions(1483,1509, 1511) these resolutions give the United Nations MANDATE broad and inclusive political interference , economic and administrative United Nations to play an active role in affairs of Iraq's humanitarian and constructive, democratic reform and other aspect also help in the electoral process and political right . However the UN has a limited role ending US occupation to Iraq.

المقدمة :

عانى الشعب العراقي من الأزمات الحادة طيلة فترة النظام السابق ، مما دعى الأمم المتحدة الى تكثيف جهودها وطاقاتها من أجل البرامج الأنسانية الرامية الى انعاش الملايين من العراقيين الذين عانوا الأمرين في فترة النظام السابق.

ان الدول ألأعضاء في مجلس الأمن ، والتي لديها حق الفيتو، رأت أن مصالحها وتوجهاتها السياسية بخصوص العراق تلتقي مع مصالح الولايات ألأمريكية المتحدة. وتمنح قرارات مجلس الأمن الخاصة بمستقبل العراق، اعتبارا من مايس (القرارات رقم) الأمم المتحدة تفويضا بالتدخل السياسي والأقتصادي، والأداري في شؤون العراق لكي تلعب الأمم المتحدة دورافاعلا وحيويا في شؤون العراق الأنسانية والأصلاح الديموقراطي وكذلك في عملية الأنتخابات والحقوق السياسية.

وعلى كل حال ، فإن دور ألأمم المتحدة في إ ناء الأحتلال الأمريكي للعراق كان دورا محدودا جدا.

بداية تدهور العلاقة مع المنظمة الدولية:

تدهورت علاقات العراق مع المجتمع الدولي خلال السنوات الثلاثين قبل سقوط النظام السابق بسبب السياسات الخارجية لذلك النظام التي تميزت بشن حروب عبثية على جيرانه وبسبب ممارساته الداخلية كاضطهاد شعبه، ونتيجة لذلك خضع العراق الى عشرات القرارات الصادرة بموجب الفصل السابع من الميثاق تضمنت عقوبات اقتصادية شاملة رتبت اعباءا اقتصادية ومالية فضلا عن مساسها بسيادة العراق[1].

.لا يمكن الحديث عن العراق والامم المتحدة بعد عام دون ذكر تلك القرارات التي اتخذها مجلس الامن قبل عام والتي ألزمت العراق بالخروج من الكويت فضلا عن ايقاع طيف واسع من العقوبات شملت مسارين رئيسين الاول اقتصادي والثاني عسكري فضلا عن العزل السياسي وظل تاثيرها على العراق لحد يومنا هذا ولكن تأثيرها أصبح اقل بكثير من السابق وخاصتا السياسي حيث العقوبات الاقتصادية والعسكرية قد فقدت تأثيرها ووجودها تدريجيا بعد) ولكن العزل السياسي اخذ بعض الوقت للانتهاء منه ولازال هنالك بعض الامورالعالقة لا بد من انجازها لغلق هذا الملف بالكامل وبالتحديد مع الكويت .

ويلاحظ ان المجتمع الدولي كان حاسما منذ اللحظة الاولى للاحداث في الثاني من أب عام) . فقد اصدر القرار . من مجلس الامن تحت الفصل السابع في اليوم نفسه . وتوالت القرارات بحسب تطور الاحداث .

لا يتسع المجال الى استعراض كل تلك القرارات التي كانت قسم منها من أهم الاسباب التي اعطت بشكل مباشر او غير مباشرغطاء ومبرر للتحالف الدولي للتهيئة والتدخل العسكري لاسقاط نظام صدام حسين ولكن من المفيد التوقف عند اهم المحطات الفارقة .

العراق والامم المتحدة قبل عام :

- الفترة من الاحتلال وحتى الانذار المنتهي في / /) والتي شهدت القرارات التالية

القرار (اول قرار صدر وهو اقوى القرارات دعا فيه القوات العراقية الى الخروج مباشرتأ من الكويت دون قيد او شرط ثم اتخذ بعده قرارات العقوبات الاقتصادية التي وصلت الى قرارا حتى عام)).

صدر هذا القرار في / /) استنادا الى المادتين ,) من الميثاق .

القرار).

في / /) أستنادا الى الفصل السابع فرض عقوبات اقتصادية وتشكيل لجنة العقوبات (لجنة).().

القرار).

/) اعتبار ضم العراق الى الكويت لاغيا . وليست له اي قوة قانونية ويطالب العراق الغاء اجراءاته تلك.

القرار –) ويتصل بطلب السماح لرعايا الدول الاخرى للخروج من الكويت وعدم اتخاذ مايمس بسلامتهم .

---

[1] **http://www.mofa.gov.iq/arab/ForeignPolicy/default.aspx?sm=77**

(السياسة الخارجية (العراق والامم المتحدة الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية

القرار rr

/ / /) مطالبة الدول التي تتعارض مع حكومة الكويت بأن تقوم قواتها البحرية بتفتيش حمولات الشحن البحري القادمة والخارجة تطبيقا وامتثالا لاحكام القرار rr .

القرار

. - -/ / /) بموجب الفصل السابع ابقاء الحالة المتعلقة بالمواد الغذائية قيد الاستعراض للتعرف على الحاجات الانسانية في العراق والكويت (لجنة .).

القرار . - / / /) بموجب الفصل السابع ادانه للآعمال العدوانية التي ارتكبها العراق ضد المقرات الدبلوماسية واختطاف الرعايا الاجانب والمطالبة باطلاق سراحهم ومطالبة العراق بحمايتهم وسلامتهم وسلامة مقراتهم .

القرا ر . - / / /) وبموجبه يقرر قيام لجنة (.) بدراسة الطلبات التي تقدم من الدول الثالثة المتضررة بموجب المادة ( )) من الميثاق .

القرار . - / / / ويقرر بموجبه الفصل السابع حظرأ جويا استنادا الى القرار . [٢].

القرار . - / / / بموجب الفصل السابع يقضي بمطالبة قوات الاحتلال العراقية بالكف عن اخذ الرهائن وان يفي العراق بالتزاماته تجاه رعايا الدول الاخرى بمن فيهم الدبلوماسين وحمايتهم والسماح لمن يريد مغادرة الكويت والعراق[٣].

.لقرار . - / / بموجب الفصل السابع يدين فيه محاولات العراق لتغير التكوين الديموغرافي لسكان الكويت .

القرار . - / / / بموجب الفصل السابع مطالبة العراق الامتثال لقرارات المجلس السابق ويأذن للدول الاعضاء المتعاونه مع حكومة الكويت ما لم ينفذ العراق في / / / او قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذ كاملا كما هو منصوص عليه في الفقرة (() اعلاه) بان تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار . / وجميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار . / وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلم والامن الدوليين الى نصابها في المنطقة وهو بذلك اجاز استخدام القوة العسكرية لتنفيذ قراراته .

القرار . بموجب الفصل السابع وجاء القرار . . بعد ان قامت قوات التحالف باخراج القوات العراقية من الكويت والقرار يطالب العراق بتنفيذ قرارات المجلس السابقة والقيام بالغاء اجراءات ضم الكويت والقبول بمسؤوليته بموجب القانون الدولي عن اي خسارة او ضرر ناجم بالنسبة للكويت ورعايا الدول الثالثة

---

[2] السفير اجود طة الشيخ العراق والفصل السابع دراسات ومحاضرات قدمت في دورة الترقية معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية العراقية / / – – – .

[3] نخبه من المتخصصين والخبراء بعثة اللجنة الدولية للصليب الاحمر بالقاهرة القانون الدولي الانساني دليل تطبيق على الصعيد الوطني تقديم ا. . . احمد فتحي سرور. دار المستقبل العربي – القاهرة الطبعة الاولى r r r .

وان يبدا باعادة الممتلكات العراقية وتحديد قادة عسكرين للقاء نظرائهم من الكويت والدول المتعاونة معها عملا بالقرار( ) وتيسير الوصول الى اسرى الحرب ومواقع الالغام (() (() ( ) ( )).

القرار). ويقضي باحترام العراق والكويت لحرمة الحدود الدولية على النحو الذي تم التوقيع عليه بين البلدين عام) (ويطلب من الامين العام نشر مراقبن دوليين على الحدود لمراقبة خور عبد الله والمنطقة المنزوعة السلاح (كم من الجانب العراقي و (كم من الجانب الكويتي) وتدمير الاسلحة الكيماوية والبايولوجية العراقية وجميع مايتصل بها وكذلك تدمير جميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن عن كم . وتشكيل لجنة خاصة تقوم باعمال التفتيش عن تلك الاسلحة . وعدم حيازة او انتاج اسلحة نووية واناط بالوكالة الدولية للطاقة بالتفتيش عن قدرات العراق النووية . ومنع كذلك توريد الاسلحة للعراق بما في ذلك الاسلحة التقليدية . ويتضمن القرار الاشارة الى مسؤولية العراق عن الاضرار التي وقعت على الممتلكات الكويتية بما ذلك الاضرار المتعلقة بالبيئة وعلى الحكومات الاجنبية وشركائها ورعاياها ويقرر المجلس انشاء صندوق التعويضات[٤].

القرار وادان المجلس القمع الذي يتعرض له السكان المدنيين في اجزاء كثيرة من العراق ومطالبة االعراق بالكف عن القمع .

وكانت القرارات , , , تتعلق باجراءات الموافقة على تقارير الامين العام العام انشاء وحدة المراقبين الدوليين وحول صندوق التعويضات وخطة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة والمراقبة وعلى المبادئ التوجيهية لرصد الحظر على توريد الاسلحة وتحديد نسبة الاستقطاع لاغراض التعويضات ب % من عائدات النفط العراقي (القرار) والسماح باستيراد النفط العراقي بما يؤمن مبلغا محددا , مليار دولار كل اشهر او مايسمى النفط مقابل الغذاء[٥].

جدير بالذكر ان العراق امتنع عن تنفيذ هذا القرار عند صدوره مما الحق ضررا فادحا بالسكان المدنيين وخلف اثار بعيدة المدى على الاجيال الجديدة.

اما القرارات اللاحقة فقد تعلقت بالمساجلة بين العراق والامم المتحدة حول التفتيش عن الاسلحة المشمولة بالقرارات ذات العلاقة وكذلك حول حصانة الاموال العراقية المتحققة من عائدات النفط المصدر.

اما القرار فقد جاء بموجب الفصل السابع لضمان حرمة الحدود الدولية بين العراق والكويت مقررا توسيع صلاحيات الامم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت .

وجاء القرار لعام ليقرر(ائية) تلك القرارات وهو قد تصرف بموجب الفصل السابع والتي شملت الجزء البري من الحدود وكذلك خور عبدالله والقطاع البحري . وقرر احترام الحقوق الملاحية وفقا

---

[4] **ارشيف وزارة الخارجية العراقية دائرة المنظمات والتعاون الدولي العراق والامم المتحد ورقة موقف كانون الاول .**

[5] **ارشيف وزارة الخارجية العراقية دائرة حقوق الانسان : قسم الامم المتحدة العقوبات الدولية على العراق بعد عام ورقة موقف كانون الاول .**

للقانون الدولي وقرارات مجلس الامن ذات الصلة . لقد أغلق هذا القرار الباب امام اية امكانية اعادة نظر بتخطيط تلك الحدود . ووافقت حكومة العراق انذاك على هذا القرار وتم وضع الدعامات الحدودية بموجبه[٦] .

القرار لعام (.نصبت القرارات السابقة له على معالجة التجديدات لبرنامج النفط مقابل الغذاء ولجان التفتيش ومتابعتها وسماح العراق للجان التفتيش الوصول فورا ودون شروط الى المرافق والسجلات ومقابلة المسؤولين ويتحمل العراق تكاليف اللجان اضافة الى متابعة موضوع اعادة المفقودين الكويتيين). والذي صدر بموجب الفصل السابع فقد قرر تشكيل انموفيك لتخلف اللجنة الخاصة واعرب المجلس في هذا القرار عن عزمه رفع الحضر الاقتصادي المفروض على العراق اذا ما تلقى تقارير من انموفيك والوكالة الدولية للطاقة تؤكد تعاون العراق [٧] .

وهو ما لم يتحقق بالطبع . .قد قرر المجلس لاحقا بموجب القرار لعام بموجب الفصل السابع بأن العراق مازال في حالة خرق جوهري لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الامن بأمتناعه عن التعاون مع الانموفيك والوكالة الدولية للطاقة ويطلب من العراق ان يقدم كشفا دقيقا ووافيا وكاملا عن اسلحة الدمار الشامل خلال . يومأ وعودة المفتشين الدوليين وقد وافق العراق على القرار من دون شروط بعد حدوث ازمة مع فريق التفتيش الدولي[٨] .

لقد صدر قرارات عدة من مجلس الامن لتتعامل مع الحالة في العراق عند قيام القوات الاميركية وحلفائها بأحتلال العراق واولها قرار لعام بموجبه ادخل تعديلات تقنية مؤقتة على برنامج النفط مقابل الغذاء . في أطار توفير المساعدة الانسانية لشعب العراق[٩] .

سوف استعرض القرارات اللاحقة لعام وفيما عدا القرارات ذات العلاقة بالحالة بين العراق والكويت وتحديدا قضايا الممتلكات بما فيها الارشيف والحدود والتعويضات وقضية المفقودين فأن بقية القرارات التي تم تنفيذها او لايوجد ما يتوجب تنفيذه بمقتضاه كتحصيل حاصل لسقوط النظام وغلق ملفات المراقبة والتسلح وبرنامج النفط مقابل الغذاء على سبيل المثال لا الحصر .

ان جهد الدبلوماسية العراقية ينصب حاليا على نقل الملفات من مجلس الامن الى العلاقة الثنائية بين العراق والكويت اي أخراجها من الولاية الدولية وبالتالي من احكام الفصل السابع الى رحاب العلاقات الثنائية التي تأخذ بالحسبان بأن قرار النظام السابق قد الحق ضررا بالغا بالعراق نفسه والدليل على ذلك ما عاناه من

---

http://lalipost.almountadaalarabi.com/t 78-topic

لموقع الالكتروني منتدى لآلئ نوفمبر .

[7] **http://www.alja eera.net/NR/exeres/DC7A75DB -4741-4521-8405-0B2 D5CA 4E5.htm**

(قناة الجزيرة (قرارات مجلس الامن الخاصة بالعراق (8405-8405 (اعداد أسماء ملكاوي - (-8405 .

[8] **http://www.iraqhurr.org/content/article/1 31492.html** .

(أذاعة العراق الحر موافقة العراق على التعامل مع قرار مجلس الامن رقم الاحد كانون الثاني .

[9] **http://www.un.org/arabic/documents/SCCommittees/ 1/iraqresolutions.htm**

(الامم المتحدة (مجلس الامن ((2003 1472 /S/RES مارس (2003

حصار اقتصادي موجع وعزلة سياسية خانقه وتدمير متلسل للنسيج الاجتماعي بعد ان تدنى الى حد غير مسبوق مستوى التعليم والخدمات الصحية وغياب شبكة الضمان الاجتماعي وتوقف صيانه البنية التحتية والحاق اضرار كبيرة بالصناعة النفطية العمود الفقري للاقتصاد العراقي تدهور شبكات الصرف الصحي وخدمات الماء والكهرباء من ناحية والحاق الضرر بعلاقاته الثنائية وخصوصا دول الجوار الكويت بقية دول مجلس التعاون العربي وقبلها أيران.

ان نجاح الدبلوماسية العراقية وجهد الدولة العراقية ككل بنقل هذه الملفات الى اطار العلاقة الثنائية سيعزز فرص المستقبل في التعاون والتمنية وتعزيز الامن والسلام ويمكن القول ان نقل ملفات المفقودين والتعويضات والممتلكات يبدو ممكنا اذا ما عولج ملف الحدود باعادة صيانه بعض الدعامات الحدودية وتاكيد الاعتراف بهذه الحدود(() (() (().

(لعراق والامم المتحدة بعد 2003 :

بعد سقوط النظام السابق في 2003 عمل العراق مع المجتمع الدولي وفي المقدمة منه منظمة الامم المتحدة من اجل ان يستعيد دوره الذي كان عليه كعضو فعال ومسؤول في الاسرة الدولية.

وعلى الرغم من ان دور الامم المتحدة في العراق يرجع الى عام 2003 الا ان علاقة العراق مع هذه المنظمة والاجهزة المتخصصة التابعة لها شهد تطورا كبيرا بعد سقوط النظام السابق، ويساهم العراق حاليا بشكل اساسي في بناء المجمع الجديد لبعثة الامم المتحدة للمساعدة (يونامي) من خلال منحها قطعة ارض في بغداد ومنحها( )) مليون دولار عام 2003 ( )) مليون دولار اخرى محسوبة على ميزانية العراق لعام 2003 ليكون مجموع المنحة المقدمة ( )) مليون دولار.

للامم المتحدة دور فعال في العراق، وتقوم بتنفيذ المشاريع والبرامج المختلفة من خلال التعاون والشراكة مع الحكومة العراقية ومع منظمات المجتمع المدني وعدد من الشركاء الدوليين، وتغطي هذه المشاريع قطاعات مختلفة مثل قطاع التعليم والمياه والصرف الصحي والصحة والتغذية والسكن والمأوى والامن الغذائي، وغير ذلك من المجالات المعنية بالتنمية وحقوق الانسان.

هناك ( ) منظمة وبرنامج ووكالة وصندوقا تابعة للامم المتحدة تعمل في العراق منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (فاو)، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، بعثة الامم المتحدة للمساعدة في العراق (يونامي)، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، مكتب مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف)، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، مكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.

كثفت الأمم المتحدة جهودها بعد الحرب لتحقيق برامج إنسانية لأنقاذ حياة ملايين المواطنين العراقيين الذين عانوا من الحروب والأزمات والممارسات اللاإنسانية للنظام السابق ( ). وقد شجب مجلس الحكم الانتقالي ووزارة الخارجية العراقية بشدة التفجير الذي تعرض له مقر ألأمم المتحدة في بغداد في آب 2003 ، رئيس مجلس الحكم الانتقالي ابراهيم الجعفري اعرب عن اسفه للهجوم اما الخارجية العراقية قالت نحن جميعا نعرب عن عميق احترامنا وتقييمنا للفقيد السيد سيرجيو فيرا دي ميللو، الذي كان مثالا وشخصا مميزا ، وإنسانا مخلصا في عمله ودوره في ألامم المتحدة[١٠].

وبشكل واضح كان لسقوط النظام السابق في 2003 دور كبير في عودة عمل العراق مع المجتمع الدولي وفي المقدمة منه منظمة الامم المتحدة من اجل ان يستعيد دوره الذي كان عليه كعضو فعال ومسؤول في الاسرة الدولية.

أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارت بخصوص العراق من مايس 2003 ، وهي القرارت المرقمة 1483 1500 . 1511 . وتفوض هذه القرارت الأمم المتحدة التدخل السياسي ، والأقتصادي، والأداري في العراق ، من أجل أن تلعب المنظمة دورها الفعال في الأصلاح الديموقراطي والأنساني والأعماري وكافة الجوانب الأخرى . ويرحب العراق بالوفود التي وصلت البلاد مؤخرا للمساعدة في حل مشكلة الكهرباء والعملية السياسية في البلاد. وتواصل منظمة الأمم المتحدة جهودها من خلال مكاتبها في عمان وفي قبرص بإشراف السيد روس ماونتن الممثل الخاص للمنظمة[١١].

في كانون أول2003 ، قام وزير الخارجية في جمهورية العراق بالطلب من الجمعية العمومية للأمم المتحدة بوضع جدول زمني لأستعادة السيادة التامة للعراق، حسب ميثاق الخامس عشر من نوفمبر – تشرين ثاني– ، بخصوص العملية السياسية ، والذي وقعت عليه كل من مجلس الحكم في العراق وسلطة الأتلاف المؤقتة في بغداد.

في كانون ثاني 2004 ، وقع العراق في الأجتماعات الثلاثية التي عقدت في الأمم المتحدة بين مجلس الحكم وسلطة ألأئتلاف المؤقته وسكرتارية ألأمم المتحدة لمناقشة دور الأمم المتحدة في العراق الأنتخابي والدستوري.

في شباط 2004، قام المستشار الخاص في الأمم المتحدة السيد الأخضر الأبراهيمي مع فريق من الخبراء في لجنة تقصي الحقائق في الأمم المتحدة بدراسة الوضع لمعرفة مدى إمكانية إجراء الأنتخابات قبل 30 حزيران 2004.

---

[10] **http://alja eera.net/News/archive/archive?ArchiveId=58710**

(تنديد دولي واسع بعملية تفجير فندق القناة مقتل دي ميلو و (موظف دوليا ببغداد (موقع الجزيرة – الاخبار(الاربعاء– (2004–––

[11] **http://ikhnews.com/news.php?action=view&id=202 1**

Vice President Iraqi RepresentativeHouse speaker Osama Al nejifi Al – Akhbariaa News Agency Feb 28, 2011.)

في آذار 2004، قام فريق من الخبراء في الأمم المتحدة بزيارة الى العراق تلبية لطلب من مجلس الحكم، وذلك لتقديم المساعدات بخصوص الأستعدادات لأجراء الأنتخابات التي تقرر إجراؤها في اية كانون ثاني 2005. وقد ترأس السيد ألأخضر ألأبراهيمي فريقا من الأمم المتحدة للمساعدة في نقل السلطة في 30 حزيران 2004.

في مايس 2004 ، قام مبعوث الأمم المتحدة السيد الأخضر الأبراهيمي بالتباحث مع مجلس الحكم وسلطة الأئتلاف المؤقتة ، إضافة الى ممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ورجال الدين، ورؤساء العشائر، ورجال السياسة والأكاديميين ورجال الاجتماع والثقافة، للتوصل الى أفضل آلية لنقل السلطة السياسية والحكومة الموقتة في 30 حزيران[١٢].

تأسست بعثة الأمم المتحدة لتقديم العون للعراق (UNAMI) ، بناءا على قرار مجلس ألأمن المرقم 1500 ، الذي تم اتخاذه في 14 50 2003 لمساعدة السكرتير العام للأمم المتحدة في أداء مهامه حسب القرار 1483 ، وكنتيجة للوضع ألأمني ، قام السكرتير العام بمراجعة التفويض ونقل مقر ألأمم المتحدة الى عمان.

ومن اجل تكثيف جهودها للمساعدة في المجالات الأنسانية والسباسية والخدمات، قامت البعثة بفتح مكاتب لها في كل من البصرة واربيل ، وهناك خطة لفتح مكتب في كركوك.

وحسب خطة الوزارة لأعادة تأهيل العراق ، لممارسة دوره على الصعيد العالمي ، فقد قامت الوزارة بتسمية مرشحين لوظائف مهمة ومثمرة في مؤسسات الأمم المتحدة، حيث استلم العراق مجموعة من المناصب في مقرات الأمم المتحدة في كل من أربيل والبصرة ، وبنية فتح مقر في كركوك، وحسب ما يلي من المناصب

- تبنت المجموعة الأسيوية ترشيح العراق لعضوية المجلس الأقتصادي والأجتماعي في الأمم المتحدة للفترة من 2007 الى 2009 .
- كذلك فقد ترأس العراق اللجنة الثالثة (الأجتماعية، والأنسانية والثقافية) ، في حقوق الأنسان في جنيف.
- .- الترشح لعضوية مجلس جقوق ألأنسان ، الذي أنشئ مؤخرا ليحل محل مفوضية حقوق الأنسان في جنيف.

قرارات مجلس الأمن بخصوص العراق

تبنى مجلس الأمن القرار رقم 154حول إ ناء أحتلال العراق ، وتشكيل الحكومة المؤقتة والسيادة الكاملة في 30 حزيران 2004 .

[12] **http://www.dfat.gov.au/un/unsc_sanctions/iraq.html**

- يبين كل من القرار رقم 1483 والقرار رقم 1511 مهمة الممثل الخاص للسكرتير العام في العراق . والقرار رقم 1557 الخاص بتعيين السيد أشرف كازي كممثل خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة في العراق.
- القرار رقم 19 1 الخاص بتمديد وصاية بعثة الأمم المتحدة في العراق (UNAMI) لمدة سنة واحدة.
- القرار رقم 37 1 بتمديد وصاية القوة المتعددة الجنسيات و ال DFI صندوق تنمية العراق والمجلس العالمي للأستشارات بناءا على طلب من الحكومة العراقية.
- قدم السيد حامد البياتي أوراق اعتماده الى السكرتير العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، في 27 نيسان 200، كممثل دائم للعراق في الأمم المتحدة بعد السيد سمير الصميدعي.

في 15 كانون أول 2010 ، تبنى مجلس الأمن UNSC القرار رقم 1957 (2010) بإ ـاء العقوبات المتعلقة بإجراءات اسلحة الدمار الشامل والصواريخ، التي فرضت على العراق بالبنود رقم 8 0 9 10 12 13 من القرار رقم 87 (1991) ، والفقرة 3(f) من القرار 707 (1991) . وفي التاريخ نفسه، تبنى ال UNSC قراره المرقم 195 (2010) الذي ينص على إ ـاء كافة الالتزامات التي كانت مترتبة على العراق ، بعد 30 حزيران 2011 ، حيث تنص الفقرة 20 من قرار المجلس رقم 1483 (2003) على ان جميع عوائد بيع النفط والغاز والمنتجات النفطية يجب أن تودع لدى صندوق التنمية العراقي .

ورغم أن الUNSCحح في إ ـاء عدد من الأجراءات التي اتخذت ضد العراق في زمن صدام حسين، لكنه لم يلغي جميع العقوبات المفروضة على العراق.

أعلن مجلس الأمن في بيان له أن " ان المجلس يدرك أن الوضع في العراق الآن يختلف بشكل تام عما كان عليه في الوقت الذي تبنى فيه المجلس هذه القرارت عام 1990."[١٣]

كذلك فقد صوت المجلس على إعادة سيطرة حكومة العراق على عائداته من البترول والغاز الطبيعي في 30حزيران ، وإ ـاء كافة الأجراءات المتبقية

من برنامج البترول مقابل الغذاء – ذلك البرنامج الذي ساعد العراقيين على مواصلة الحياة في وقت الحصار.

سوف يتحرر العراق اليوم من جميع العقوبات التي فرضت عليه بسبب الحروب والحماقات التي أقدم بها النظام السابق (بيان السيد وزير الخارجية هوشيار زيباري).

في ألأجتماع الذي ترأسه السيد جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي ، أشار الى تناقص أعداد التفجيرات وأعمال العنف في العراق ، وأن العراقيين رفضوا المستقبل المظلم الذي يقدمه المتطرفون في العراق."

وقال السيد جو بايد

"يقف العراق اليوم على عتبة مستقبل مهم – ليكون أمة تتمتع بالأستقرار والسيادة التامة".

---

[13] **mission-ac b 79807 .html**

ولكن السكرتير العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون أكد بأن على العراق بذل جهود مكثفة للتوصل الى اتفاق مع الكويت حول ترسيم الحدود، وحول تعويضات الحرب قبل رفع جميع العقوبات.
ما تزال بغداد تدفع 5% من عائدات مبيعات النفط الى صندوق تعويضات الكويت.

وقد أكد وزير الخارجية السيد هوشيار زيباري بأن تطبيع العلاقات مع الكويت تعتبر من اولويات مهام الحكومة العراقية الجديدة.

وقد صرح السيد زيباري لوكالة اسوشيتد بريس قبيل الأجتماع ، حيث قال "أستطيع القول أن إجتماع اليوم سيكون بداية النهاية "

وقال أيضا "سيتحرر العراق اليوم من جميع العقوبات التي فرضت عليه بسبب الحروب والحماقات التي تورط فيها النظام السابق ".

ولكن لم تبين أية جهة أن مجلس الأمن (وكذلك الرئيس أوباما) لم يصادق على قيام إدارة الرئيس بوش بغزو العراق والأطاحة بالرئيس صدام حسين، عام 2003، والذي جعل من الممكن رفع العقوبات المفروضة على العراق. كانت قضية أسلحة الدمار الشامل التي اتهمت أمريكا العراق بامتلاكها، هي السبب المباشر للغزو الأمريكي للعراق ، ولكن أمريكا اكتشفت أن العراق قام بتدمير هذه ألأسلحة قبل قيام الحرب[١٤] .

الخلاصة

رغم ما تقوم به الأمم المتحدة من دور فعال في تحسين الجوانب الأنسانية في العراق ، لكن دورها في إ ـاء الأحتلال الاميركي للعراق كان محدود جدا.

حيث أن قرارات مجلس الامن الدولي (2003 2003 2003). لم تمنح بعثة الامم المتحدة بالعراق تفويض با ـاء التواجد الاجنبي بالعراق

ولا يمكن ايضا اغفال ان الولايات المتحدة الاميركية التي لها الدور الرئيسي في تغير النظام والتواجد في العراق هي اكثر دولة تهيمن على قرارات المنظمة الدولية ومجلس الامن ولم تكن ان يحصل اي تدخل يتضارب مع نفوذها .

وبالتالي كان لدى الامم المتحدة في العراق ملفين فقط تعمل عليهما بجانب الدور الانساني هما المصالحة الوطنية(ماعدا موضوع الجماعات المسلحة التي كانت من واجب الحكومة) والتركيز على موضوع المناطق المتنازع عليها وتحسين علاقات العراق مع دول الجوار(الاغلب مع الكويت) وبالتوازي مع طلب الحكومة العراقية بالتعامل معها كدولة ذات سيادة .

اضافتا الى الامم المتحدة كانت في موقف يحسد عليه فلو عملت على الدفع باتجاه ا ـاء تواجد القوات الاجنبية بشكل مبكر لتعرض الجانب الانساني بالعراق الى مخاطر كبيرة بسبب الصراعات والوضع الامني الاستثنائي في السنوات الماضية.

---

[14] **http://www.huffingtonpost.com/evelyn-leopold/iraq-at-the-un-4**.

ختاما لم يكن اغلب الاطراف السياسية في السنوات الماضية تؤمن بخروج القوات المتعددة الجنسيات وخاصتاً الاميركية وكانت تفضلها من اجل حفظ التوازنات او المكتسبات التي حصلت عليها وهذا الامر كان واضح للمنظمة الدولية في العراق.